النضال النسوي الجزائري بين الرصيد التاريخي وأصالة المجتمع

د. كويحل فاروق
أ. محاضر بقسم علم الإجتماع
والديمغرافيا
جامعة البليدة

ملخص:

من الطبيعي أن الحديث عن النضال النسوي الجزائري ينقلنا مباشرة للإشارة لمرحلتين هامتين في مسيرة هذا النضال، وهذا تماشيا مع الديناميكية السوسيوتاريخية التي شهدها المجتمع الجزائري من جهة وتأثيراتها السوسيوسياسية على النضال النسوي من الجهة المقابلة، حيث أن المرحلة الأولى و التي تمتد في التاريخ إلى البدايات الأولى لهذا النضال وتمر عبر مختلف المحطات السوسيوتاريخية التي سبقت إستقلال الجزائر، في حين أن المرحلة الثانية تشمل كل تلك الإرهاصات التي ميزت النضال لنسوي من بداية الإستقلال و إلى غاية يومنا هذا.

هذا ما دفعنا لطرح قصية النضال النسوي الجزائري ضمن ديناميكية تاريخية تحاول الربط بين البعد الحضاري للمجتمع الجزائري و مختلف المطالب النسوية في إطار الأبعاد الثقافية و السياسية للمجتمع الجزائري.

Résumé

parler du féminisme Algérien nous revois directement a deux grand phase dans le parcours historique de cette lutte. Cela n'est que le reflet de la dynamique socio-historique qui marqua la société algérienne dans cette période d'une part et de l'autre, c'est le résultat des effets sociopolitiques de cette dynamique sur le féminisme.

La première période résume l'histoire de féminisme avant l'indépendance en marquant bien sur les grand date de cette période, par contre la seconde période qui est déclenché juste après l'indépendance expose les principaux développement qui ont marqué cette période.

إن الحديث عن النضال النسوي في الجزائر يحتم علينا معرفة المراحل التي مر بها هذا النضال، حيث هناك مرحلتين هامتين في مسار هذا النضال تميزت كل مرحلة منهما بمحطات تاريخية ساهمت بشكل أو أخر في بلورت وبناء الرصيد التاريخي للنصال النسوي الجزائري، هاتين المرحلتين هما مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال .

وعليه فعندما نتحدث عن النصال النسوي قبل الإستقلال تجدنا نتحدث عن وضعية المرأة الجزائرية في تلك الحقبة الزمنية، إذ إن لجوء المرأة لتأسيس تنظيم نسوي لم يتأتى إلا بعدما خضعت المرأة لعدة تجاذبات تقلبت بين الاضطهاد والاحتقار، وعليه فإن المرأة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي عرفت عدة أوضاع إجتماعية بل عدة أوضاع سوسيوثقافية تقبلت بين حالة وأخرى، حيث أن مرحلة ما قبل الإسلام لا حديث فيها عن حركات أو منظمات أو حتى إبداء رأي من طرف النسوة حول أوضاعهن، كون أن المرأة الجزائرية ما قبل الإسلام لم تكن ذات انتماء عربي وإنما كانت ذات بعد أمازيغي كما أن طبيعة التركيبة البنيوية للأسرة الجزائرية آنذاك كانت أبوية ولذلك فإنه رغم معاناتهن واحتقارهن لم يكن باستطاعتهن حتى التعبير عن وضعيتهن أو رفضها.« في حقيقة الأمر، المرأة الجزائرية لازالت حبيسة البناء الأبوي للمجتمع التقليدي المتسم بإستمرار الإديولوجية التقليدية ذات صعوبة الفهم والإتباع » (1)

ولا يفوتنا هنا أن نشير لبعض الاستثناءات التي صادفناها خلال تنقيبنا عن مختلف المحطات التاريخية التي سجلت المعروفة تاريخيا في مسيرة النضال النسوي، مثل الكاهنة التي قادت القتال ضد الفتح الإسلامي، و بالتالي فعلى غرار وضعية المرأة في مختلف المجتمعات المحيطة بالمجتمع الجزائري آنذاك فإن وضعيتها آنذاك كانت شبيهة نسوة تلك المجتمعات، انطلاقا من كون المجتمع الجزائري تأثر بمختلف هذه المجتمعات على أساس أنه تعرض تاريخيا للكثير من الاحتلالات مثل: الوندال، الفينيقيين، الرومانيين.

« Toute ces traditions crétoise، égyptiennes، Hittites et celtiques nous prouvent que dans l'antiquité avant la prédominance، gréco-Romaine، le statut féminin différait، profondément de ce qu'il deviendra par la suit، et aussi la minuté juridique، et social، de

femme est un fait Relativement recta‹ même si le monde a toujours Appartenu‹ aux hommes.»(2)

أما فيما يخص مرحلة الحكم الإسلامي للجزائر فإن أوضاع المرأة الجزائرية كانت انعكاس لوضعية المرأة العربية المسلمة، حيث أنها كانت جزء له مكانته الخاصة داخل البناء الأسري، حيث تمتعت بشخصيتها و حقوقها و كل ما أقر لها به الإسلام، و قد يكون لتمتعها بكفاءة علمية سببا أهلها لمعرفة حقوقها ، كما يمكن إرجاع ذلك أيضا لتمتع الرجل المسلم آنذاك بعقيدة تمنعه من تجاهل حقوق المرأة ومكانتها، إضافة للفهم الصحيح للتنظيم الذي أقرته الديانة الإسلامية لوظائف وأدوار كل جزء من البناء الأسري. وربما ذلك ما منعها من النضال من أجل الحصول على حقوق أفضل، من منطلق أنها لم تعد تعاني من إحتقار، وبالتالي فقد لعب الإسلام في تلك المرحلة دور المنظمة المدافعة عن حقوق المرأة.

ولهذا فالمرأة الجزائرية أثناء المراحل الأولى للوجود الإسلامي في الجزائر كانت «معتدة بنفسها، ومتمسكة بشخصيتها الإسلامية، تتبوأ المركز الأساس لأنها الخلية الاجتماعية التي تصلح بصلاح المرأة و وعيها» (3).

بمرور الوقت وعلى غرار البلاد العربية الأخرى، انغمس المجتمع الجزائري عامة والمرأة خاصة في حياة الترف والابتعاد عن الضوابط الشرعية في جل مجالات الحياة، حيث ساءت أوضاع الأسرة الجزائرية اجتماعيا، فلم تعد المرأة تتمتع بما لها من حقوق شرعية، «ثم أتى على المرأة عصور متباينة من حيث الرعاية والإهمال...حتى انتهى بها الأمر في عصور الانحطاط إلى الإهمال إهمالا تاما والتجاوز الواقعي على كثير من حقوقها مما جعلها المعطلة عن أداء رسالتها الاجتماعية...(4).

وبالتالي فقدت حقها في التعلم، و منه حقها في الخروج للعبادة وسماع المواعظ في المساجد، وبالتالي نشأ جيل جديد من النساء لا يفقهن حقوقهن، كما أن انتشار بعض الطرق الدينية في أنحاء مختلفة من مناطق المجتمع الجزائري لا تجيز خروج المرأة أو غيرها من المستحدثات، التي لا يجوز لها التصرف خارج حدودها، حيث تنحصر مهمتها في العمل البيتي والإنجاب فنجد "مصطفى بوتفنوشنت" تكلم عن المرأة قبل الاحتلال من ناحية الوظيفة التي أوكلت إليها

كجزء في البناء الأسري، حيث لم يتعدى ذلك القيام بالأعمال المنزلية خدمة الزوج و أهله، رعاية الأبناء والقيام بوظيفة الإنجاب، كما أضاف أنها كانت تقوم بدور يمكن اعتباره اقتصاديا يتمثل في تسيير المدخرات الغذائية(5).

قد يكون سبب هذه الوضعية إضافة إلى ما ذكرناه، التقاليد التي تشبعت بها الأسرة والتي أصبحت تلقن عن طريق الأم للأبناء وبالتالي ترويض الفتاة الجزائرية منذ ولادتها على تقاليد وأعراف المجتمع، ومنه فالمرأة الجزائرية آنذاك أعادت إنتاج الوضعية التي تعيشها دون إحساس منها.

رغم هذه الوضعية التي كانت تعيشها المرأة الجزائرية ما قبل الاحتلال، إلا أنها لم تنشأ اتحادات ولا منظمات لتدافع عن حقوقها، وربما لكون ظاهرة الحركات والاتحادات لم تكن موجودة بعد، أو أنها لم تكن في حاجة لذلك لاعتقادها أن وضعيتها طبيعية، ونابعة من تعاليم دينية لا يمكن الاعتراض عليها، وبالتالي عدم وجود حركة نسوية في عصر انحطاط الحضارة الإسلامية نابع ربما من خضوع المرأة للأمر الواقع ورضاها بوضعيتها إضافة ربما لإحكام الرجل وسلطته على كل ما يتعلق بالمرأة وبالتالي عدم استعداده لتقبل مثل هذه الأفكار.

وقد أشار إلى ذلك غوتي بن ملحة في كتابه حين ذكر أن من بداية الفتح الإسلامي وإلى غاية الإحتلال الفرنسي، العائلة الجزائرية كانت تحتكم في قضاياها إلى المبادئ والأخلاق المستنبطة من تعاليم الشريعة الإسلامية. (6).

مع ولوج المستعمر الفرنسي إلى الجزائر في بداية القرن الثامن عشر، عجل ذلك بظهور عدة تحولات في المكانات والأدوار داخل الأسرة، حيث أصبح لها دور ثان إضافة إلى دورها في البيت، غير أن هذا الدور لم يتعدى حدود الأعراف والتقاليد الاجتماعية المنتشرة في المجتمع، أي أن دور ومكانة المرأة غداة الاحتلال الفرنسي لم يحد عن مسلمات الضمير الجمعي للمجتمع الجزائري آنذاك.

كما يمكن الإشارة، أن المستعمر إنتهج في بداية إحتلاله للجزائر منهجية عدم التعرض للمؤسسات الجزائرية ومؤسسة الأسرة بالأخص(7).

إن هذا الاتجاه الذي انتهجته الإدارة الفرنسية لم يكن التزاما بالاتفاق المبرم بينها وبين الجزائريين، وإنما كان لانشغالها بالأمور العسكرية، وبالتالي لم يدفع

المستعمر المجتمع الجزائري أنذاك نحو تبني الأفكار السائدة لدى المجتمعات الأروبية، خاصة في مجال ما كان يسمى حقوق المرأة وما شابه ذلك .

حيث أن المستعمر وفي كل مرة حاول فيها التدخل في شؤون الرجل والمرأة الجزائرية كان يصطدم في كل مرة بالبناء الثقافي الذي تشبعت به الأسرة الجزائرية، بل أبعد من ذلك لم تلجأ المرأة الجزائرية للمطالبة بأي حقوق أو المطالبة بإنشاء حركة نسوية ربما لكون الظروف السوسيوسياسية جعلتها تتقبل وضعيتها على الرغم من مرارتها وتتصدى لكل محاولات المحتل لتغيير بنية الأسرة الجزائرية.

لقد حاول المستعمر الفرنسي استمالة المرأة الجزائرية ضد أسرتها، ومكانتها داخل البناء الأسري، حيث حاول مرارا طرح سوء وضعيتها داخل الأسرة، من خلال سن قوانين خاصة بالزواج، الميراث، طريقة الزواج، الطلاق...إلخ.

فالإدراة الفرنسية حاولت مرارا إغراء المرأة الجزائرية وإستمالتها للإنتفاض ضد عائلتها من خلال مخاطبتها عبر قناة مكانتها وأوضاعها المعيشية المزرية في كنف العائلة(8).

هذه المحاولات اصطدمت بوعي نسوي جزائري يرتكز على أمية و تخلف اجتماعي من جهة والتزام بأخلاق، تقاليد أعراف، و ديانة المجتمع من جهة أخرى.

وعليه فالوعي داخل الأسرة بالمسؤوليات المنوطة بكل جزء من هذا البناء، جعلت هذه المحاولات لا يكون لها وزنا، حيث أن النسوة الجزائريات آنذاك كن يؤمن أن وضعهن ناتج عن الاحتلال، وليس عن البعد الحضاري للقوانين والعلاقات التي تسود الأسرة بصفة عامة، ووضعية المرأة بصفة خاصة.

لقد تترجم الوعي النسوي من خلال مشاركة المرأة الجزائرية في حركة المقاومة الشعبية جنبا إلى جنب مع الرجل، وكذلك كقائدات لمقاومات شعبية مثل مقاومة **لالا فاطمة نسومر**، أي أن وعي المرأة الجزائرية لم يتوقف عند التصدي لمحاولات المستعمر لتمرير أفكاره نحو الأسرة الجزائرية وإنما تعدت لمجابهته عسكريا، وبالتالي مادامت المرأة الجزائرية كان بإمكانها قيادة مقاومة وما يعتري هذه المهمة من صعوبات، لم يكن من الصعب عليها إنشاء حركة للدفاع عن مكانتها وحقوقها وهذا ربما لوعي المرأة تلقائيا بسلم الأولويات في نضالها وما يجب تقديمه وتأخيره.

رغم أن وضعية المرأة الجزائرية هي صورة مصغرة لما ساد المجتمع من قهر واحتقار، إلا أن ذلك لم يمنع من التكلم عن الحالة التي تعاني منها المرأة وبالتالي العمل من أجل النهوض والرقي بوعيها لمسؤولياتها السوسيوسياسية، كي تصبح أكثر تحملا وتفهما للمسؤوليات التي تستند لها، غير أن هاته النداءات لم تؤخذ بعين الاعتبار وسرعان ما تلاشت بسبب الأوضاع السائدة في المجتمع والتي لم تسمح بذلك في تلك الفترة، حيث أن « الدعوة إلى النهضة بالمرأة في هذه الفترة لم تنتشر ولم تدرس بعناية وجدية» (9).

هذا ربما لكون الرجل الجزائري آنذاك لم يكن مستعدا لقبول مسؤوليات جديدة للمرأة غير تلك التي رسمها لها، رغم أنه تقبلها إلى جانبه في التصدي للمستعمر وبالتالي فقد كان هذا التكلم عن وضعية المرأة من طرف العلماء أولى الخطوات لطرح قضية المرأة الجزائرية للنقاش وبالتالي التأسيس للنسوية الجزائرية في شكلها الحديث، وبالتالي فالإشارات الأولى للنضال النسوي تزعمها الرجل الجزائري لا المرأة.

وقد اختفت هذه الدعوة و الأفكار أمام ما يعانيه المجتمع الجزائري، من مشاكل اجتماعية، اقتصادية وسياسية، أي أن هذه الدعوة تصادمت مع تيارات مختلفة مكونة للمجتمع الجزائري وكل منها ارتكز على عامل معين في تبرير نظرته للنسوية.

مع ظهور الحركة القومية (الوطنية)، وظهور طبقة جديدة من المثقفين سواء عن طريق الزوايا التي بقيت تلعب دورا هاما في إشباع الفرد الجزائري بعناصر هويته، أو أولئك الذين تثقفوا في المدارس الفرنسية، بدأ الوعي بقضية المرأة الجزائرية من طرف الرجل وإدراكه للخطر الذي سوف قد يلحق بالمجتمع الجزائري جراء إهمال واحد من أهم الأجزاء في بنية المجتمع و بالتالي وعي الرجل بوجوب تخليه عن بعض عوامل التسلط على المرأة و بالتالي إبقاء سلطته على المرأة ولكن دون تجهيلها واحتقارها، وقد أدى هذا الوعي إلى فتح مدارس لتعليم الفتاة، إضافة إلى طرح مشكلة المرأة للبحث بشكل رسمي أول مرة في مؤتمر طلبة شمال إفريقيا حيث تم إعداد نقاش حول قضية المرأة الجزائرية وآليات الرقي بها وتثقيفها،

فقد كان«لظهور الحركات الوطنية مع بداية سنة 1930 الأثر في بداية ظهور مدارس الفتيات»(10). وبالتالي يمكن القول أن الفكر النسوي في الجزائر عرف أولى ملامحه مع بداية القرن التاسع عشر.

ويعتبر الشيخ عبد الحميد ابن باديس أحد أهم اللذين قادوا ثورة إصلاحية فكرية واجتماعية وسياسية للمجتمع الجزائري، وقد كان من الأوائل الذين دعوا إلى إخراج المرأة الجزائرية مما تعانيه منذ أمد، حيث دعا إلى التحاق الفتاة بالمدارس القرآنية للتعلم والحصول على ثقافة معرفية ودينية تساعدها على التحرر من الأمية وبالتالي الوعي بما يجب عليها أداءه نحو أسرتها وبالتالي نحو أمتها، وفيما يخص « إبن باديس الذي يعد الأب الروحي للجزائر، فإن إحدى أهم الإجراءاتالتي قام بها ولم يسبق إليها وهي إخراج الفتاة من الظل ولأول مرة مند مدة طويلة، حيث كان عدد كبير من الفتيات يتابعن دروسه» (11).

وعليه لا يفوتنا هنا التذكير أن الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها وإديولوجياتها وضعت اللبنة الأولى للنضال النسوي الجزائري، وعلى غرار مختلف الأمم الأخرى فالرجل هو المتهم الأول بإضطهاد المرأة لكن في كل مرة يكون هو أول من يمنخها الفرصة للتعبير عن حقوقها وبالتالي مؤسس نواة نضالها.

هذه الحركة التي قادها الشيخ ابن باديس في إمداد الحركة الوطنية فيما بعد بإطارات نسوية ذات كفاءة علمية ومعرفية، وبالتالي يمكن اعتبار الحركة الإصلاحية التي قادها الشيخ ابن باديس من الناحية التاريخية كنواة الفكر النسوي للجزائريات، رغم أن أهدافه لم تكن تكوين نساء للدفاع عن الحرية بالمفهوم الحديث بل كانت إخراجهن من الظل الذي كن يعشن فيه، أي أن ثورة ابن باديس الإصلاحية لم تكن ربما لتكوين مجاهدات وإنما كانت هدفها تكوين امرأة جزائرية قادرة على إنجاب وتهيئة جيل واع بقضيته وهذا الوعي لن يتأتى إلا إذا كانت لدينا امرأة واعية ومتمتعة بحقوقها.

إلا أن تحول المدارس القرآنية، الزوايا إلى أماكن للنقاشات السياسية، إذ أصبحت هذه الفضاءات أفضل الأماكن التي يمكن أن تطرح فيها القضايا

المصيرية بين أبناء الحركة الوطنية، وهذا ما عجل بإكتساب المرأة وعيا كاملا ممزوجا بين وعي ديني بحقوقها وواجباتها، ووعيا سياسيا بقضية الأمة ومن ثمة وعيا سياسيا بدورها في هذه القضية.

كل هذه الإرهاصات سهلت للمرأة دخول المعترك السياسي، رغم أن المدارس القرآنية كانت ممنوعة عليهن إلى غاية منتصف القرن العشرين، إلا أن الفتيات اللاتي دخلنها اكتسبن حنكة سياسية ساهمت في نشوء وعي نسوي قبل الثورة التحريرية، وعليه كن كمشروع نساء ثوريات واعيات بدورهن داخل البناء الأسري وواعيات بواجباتهن نحو وطنهن سوف تتزود بهن الثورة، إلا أن هذا الوعي تأجل ترجمته إلى حركة نسوية منظمة إلى ما بعد الانتهاء مما هو أهم في هذا الظرف، وبالتالي فهذا الوعي كان نتاجا« للمدارس (الكتاتيب القرآنية) التي تحولت إلى فضاءات جيدة للنقاشات السياسية والتي سمح للمرأة بولوجها إثر الحركة الإصلاحية التي قادها إبن باديس في أواسط القرن العشرين» (12).

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت المرأة الجزائرية في الحصول على بعض الحقوق التي ضاعت منها على الأقل في القرنين الماضيين، وقد سمحت الأسرة الجزائرية للمرأة أو الفتاة بالتمدرس، وبذلك تمكنت من الحصول على حقها في التعلم، كما أنها تحصلت على أحد أهم الحقوق التي ناضلت من أجلها المرأة كثيرا في البلدان الغربية، «حيث تحصلت على حق الانتخاب، هذا الحق الذي يمكن اعتباره كخطوة من خطوات المستعمر للتسلل إلى الأسرة الجزائرية من خلال المرأة الجزائرية الغربية، غير أنه يمكن اعتباره من أهم الحقوق التي تحصلت عليها المرأة الجزائرية والذي كان سنة 1947، وربما كانت أولى حقوق المرأة السياسية»(13).

إن حصول المرأة على حق التمدرس خلال العقد الثالث من هذا القرن، وتطور هذا الحق خلال العقد الرابع والخامس، دفع بالمرأة الجزائرية إلى الوعي بقضية أمتها، فالتحقت بالحركة الوطنية سواء عن طريق إنشاء الحركات أو بالأحرى الجمعيات النسوية، وبالتالي فإن كفاح النساء الجزائريات كان موجودا قبل الحرب التحريرية.

إن من بين أهم الجمعيات النسوية التي تكونت قبل معركة التحرير، نجد الاتحاد الفرنكو-إسلامي للمرأة الجزائرية الذي شكل سنة 1937 وكان يضم في صفوفه نساء جزائريات حاملات للثقافة الفرنكوفونية إضافة إلى نساء تخرجن من المدارس القرآنية وكذلك اتحاد نساء الجزائر، المتكون من نساء يؤمن بالتوجه الشيوعي وربما هذا ما جعل الإقبال على هاته الجمعيات لا يعد عند الجزائريات المسلمات.

ومن أهم الجمعيات التي لاقت قبولا شعبيا سواء عند الرجال أو النساء، هي جمعية النساء المسلمات وربما يعود ذلك بسبب البعد الحضاري للمجتمع الجزائري، رغم كل هذا إلا أنه يجب التذكير أن هذه الحركات رغم أنها كانت نسوية إلا أنها لم تهتم بقضيتها كامرأة و إنما كان اهتمامها بالقضايا السياسية والخيرية و هذا ربما كما سبق ذكره راجع لوعي المرأة الجزائرية بكون قضية الاستقلال أولى بالنضال من قضيتها رغم ما تعانيه.

وبالتالي فما يمكن أن نشير إليه هنا أن النضال النسوي الجزائري ومنذ بداياته الأولى إتسم بشكلين من الإديولوجيات، الأولى وطنية إسلامية و الثانية غربية.

رغم ظهور كل تلك الجمعيات التي سبق ذكرها إلا أن النمط الصحيح للنضال النسوي والذي يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد كان عام 1947 تحت راية حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MLD)بعد هذا التاريخ أصبح نضال المرأة الجزائرية سواء للدفاع عن حقوقها أو قضية أمتها ينتظم ويتطور، حيث أصبحت تحضر المؤتمرات والتجمعات، وهذا رغم الاعتراض الذي لقيته من طرف أفراد المجتمع، حيث اقتصرت مشاركتهن على نساء الطبقة البرجوازية أو النسوة المنحدرات من عائلات قاطنات في المدن الكبرى وربما نساء المثقفين وأهل العلم، إضافة إلى نساء مؤسسي الحركات الوطنية.

من البوادر التي دلت على تطور أنماط مشاركة المرأة في الأحزاب أو الحركات سواء الوطنية أو النسوية، هو حضور بعض النساء المناضلات إلى «الاجتماع الذي عقد في 1951(....) الذي دعت إليه اللجنة الإنشائية لتأسيس الجبهة للدفاع عن الحرية و احترامها»(14).

إن مشاركة المرأة في الحركة الوطنية وكذا في حضور تأسيس بل إنشاء بعض الجمعيات منحها نوع من الاستعداد لدخول مرحلة جديدة من الكفاح والنضال على جبهتين الأولى تتمثل في حقوقها وعملية الرقي بالمرأة، والثانية تتعلق بمصير أمتها.

على هذا الأساس عملت المرأة على التحسيس جنبا إلى جنب بالقضية الجزائرية، حيث كان الرجل يقوم بذلك خارج البيت، وهي تتكفل بذلك داخل البيوت لتوعية النساء وإعدادهن لمرحلة قادمة قد تكون أشد قهرا واضطهادا، غير أنه يمكن التذكير أن نضالها عن حقوقها لم يكن في الشكل المعروف حاليا وإنما كان مقتصرا على توعية النساء في البيوت وإعدادهن لتحمل مسؤولياتهن الوطنية من جهة، وإعدادهن لمرحلة ما بعد الحرية من جهة أخرى.

كل هذه التجاذبات هيأت المرأة بشكل عام والمناضلات في الجمعيات والأحزاب لمنعرج هام في مسار نضالهن، حيث مع اندلاع الثورة التحريرية كان الوسط النسوي قد تشبع بالمبادئ الوطنية، كما أن المرأة الجزائرية خاصة في المدن الكبرى أين كان الاحتكاك المباشر مع المجتمع الأوربي، قد اكتسب نوع من الحرية، من خلال خروجها للتعلم وكذا للعمل إذا اقتضت الضرورة سواء في بيوت الاحتلال أو في المستشفيات والمدارس ومنه فإن هذا الحرية سمحت لها باتخاذ مواقف خاصة بشخصيتها ومبادئها ومنه فإن المرأة الجزائرية عند اندلاع الثورة التحريرية كان «المناخ الاجتماعي الذي تعيشه المرأة متشبعا بالاستعداد والتفاعل والحركة والعطاء»(15).

أي أن المرأة لم تنتظر النضج الفكري الثوري الجزائري وإنما تفاعلت معه تلقائيا وربما لا شعوريا، كونها مهيأة فكريا و شعوريا لهذا النضال.

إن تشبع المرأة الجزائرية بمبادئ الوطنية وكذا حصولها على نوع من الثقافة العلمية اكسبها وعيا وإحساسا بواجبها اتجاه أمتها، ومنه اتجاه المشاركة في الثورة التحريرية وبالتالي قررت ذلك تلقائيا.

وقد كان قرار المرأة الانضمام للثورة التحريرية والمشاركة فيها أهم منعرج في المسار النضالي النسوي، فقد احدث هذا القرار ثورة غير مباشرة داخل البناء

الأسري، بمعنى أن هذا السلوك السوسيوسياسي للمرأة نقل الأدوار المنوطة بكل جزء من البناء الأسري من النقيض إلى النقيض، نظرا إلى عادات وتقاليد العائلات الجزائرية الرافضة حتى اختلاط النساء بالرجال من العائلة الواحدة، وهذا ما خلق لهن اعتراضا كبيرا في بداية الأمر سواء من طرف المجاهدين أنفسم أو من طرف عائلاتهن، إلا أن ذلك لم يمنعهن من الاستمرار في الكفاح ، وهذا ما « دفع الكثير من الطالبات الثانويات خاصة بعد سنة 1956 للإنخراط بقوة في الحركة الوطنية والمطالبة رسميا المشاركة بقوة في الثورة.» (16).

إن المعارضة التي لقيتها المرأة الجزائرية من طرف أسرتها، أو من طرف المجاهدين أنفسهم ربما كانت نتاج لتخوفهم من استغلال المستعمر لهذه القضية، ومنه جر المرأة الجزائرية لتبني العادات والتقاليد الغربية على خلفية أنها تخلت عن تلك التقاليد التي تقيد المرأة ولا تسمح لها حتى مجرد الإلتقاء بالرجل، فهذه الأسباب جعلت الأسر تتخوف من تبني تلك العادات الغربية التي استطاع المستعمر الفرنسي أن يسيطر بها على المرأة الغربية من خلال توجيهها نحو استغلالها وإهانتها في ثوب تحريرها واستقلالها، وبالتالي إسقاط هذه السيطرة على المرأة الجزائرية كما هو الحال بالنسبة للنساء الفرنسيات، ومن خلال السيطرة على المرأة الجزائرية يمكن له السيطرة على الأسرة وبالتالي طمس ثقافة المجتمع الجزائري في الثقافة الفرنسية.

ربما لهذه الأسباب كان الاعتراض حول التحاق المرأة بالثورة التحريرية شديدا في بداية الأمر، لكون تقاليد و عادات المجتمع الجزائري كانت آخر سلاح يحتمي به ضد المستعمر لإثبات هويته، وربما أيضا لكون المرأة هي الساهرة على حماية التقاليد واستمرارها في الأسرة.

وعليه فمن المنطقي هنا الإشارة أن المرأة الجزائرية ورغم إكتسابهن لوعي هام كما أشرنا لذلك سابقا إلا أن حريتهن لم تكن مضمونة مطلقا و بصفة أقل حريتهن لن يحصلن عليها لا في القريب العاجل ولا بسهولة تامة، نظرا لثقل ومكانة التقاليد عند المجتمع الجزائري خلال الإحتلال الفرنسي والتي حافظ عليها بكل قواه وكانت إحدى قلاعه الهامة التي يحتمي بها وعنوان هويته إتجاه المستعمر »(17).

إن هذا الاعتراض لم يدم طويلا حيث التحقت المرأة كما سبق و ان ذكرنا بالثورة مع حلول سنة 1956، مع العلم أنها كانت تشارك من قبل في إيواء و نقل الأسلحة فسنة 1956 كان الالتحاق بمعاقل الثوار في الجبال، أي الابتعاد عن العائلة والالتحاق بأناس غرباء عنها، وبالتالي فإن الثورة التحريرية فجرت النضال النسوي وداست على التقاليد والأعراف ، حيث أصبحت المرأة تلعب دورا جديدا أملته الظروف التاريخية ، «حرب التحرير الوطنية، أحدثت ثورة كبيرة في بنية العائلة، حيث دفعت بأفراد هذا البناء نحو إكتشاف الواقع المحيط بهم بعيدا عن شبكة القيم، التقاليد والأعراف.» (18).

رغم الوزن الثقيل للتقاليد العريقة للمجتمع الجزائري، إلا أنها لم تصمد أمام إرادة المرأة الجزائرية في الالتحاق بالثورة، وهذا راجع ربما إلى ما سبق وأن ذكرناه من تشبعهن بمبادئ اكتسبنها من خلال نضالهن في الحركة الوطنية والجمعيات التي كانت موجودة قبل الثورة التحريرية، أي أن الثورات كانت دائما بمثابة الانطلاقة الفعلية للحركات النسوية في تلك المجتمعات(19).

إن مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة سواء من خلال المظاهرات التي كانت تنظم في شوارع المدن الكبرى، أو من خلال التحاقها بالعمل المسلح، أو من خلال إمدادها الثورة بفلذة كبدها، وسواء كان ذلك بالنسبة لأولئك اللواتي كن مناضلات في جمعيات نسوية، أو في الحركة الوطنية عامة، فإن هذا الشكل من النضال يدفعنا نحو الإقرار أن المرأة قد أحرزت أحد أهم الحقوق، و هو مساواتها مع الرجل في تحمل المسؤولية.

«المرأة الجزائرية إنتزعت حقوق المواطنة بالمعنى الكامل للكلمة، إذ أن مصطلح المواطنة سياسيا مشتق من عملية تسيير الوطن، أي تسيير مؤسساته وتحمل المسؤوليات المنوطة بالمواطن بالشكل المطلوب منه في أوقات الحرب أو السلم»(20).

من خلال هذا فإن المرأة الجزائرية من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية وضعت أسسا جديدة لمكانتها داخل البنية العائلية، وبالتالي فقد أحدثت انتقالا

ملموسا في مكانتها وأدوارها داخل النسق الأسري بشكل خاص والمكانة داخل المجتمع بشكل عام .

كما أن المرأة الجزائرية التي لم تلتحق بالعمل المسلح سواء كانت في الأرياف أو المدن، قد استطاعت بدورها أن تكتسب دورا جديدا في نظام تسيير الأسرة حيث أصبحت تتكفل بالموارد الاقتصادية لأسرتها جراء غياب الزوج المتواجد سواء في السجون أو في الجبال، و عليه فإن الوضعية التي أوجدتها الثورة للمرأة الجزائرية أجبرتها على تحمل مسؤوليات لم تألفها من قبل، وبالتالي الحصول على أدوار جديدة، منها الحصول على الحرية في تسيير الأسرة دون شعور منها أو إحساس بذلك، وبالتالي فإن الظروف التاريخية التي صاحبت الثورة الجزائرية من خلال حماية النسق الاجتماعي للبنية الأسرية، سمح للمرأة بانتزاع حقوق وإخضاع البنية الأسرية لتركيبة جديدة وتوزيع جديد للأدوار داخل هذا البناء، وعليه إكتسبت المرأة الجزائرية جراء كل تلك التراكمات السوسيوسياسية وعي سياسي مهد لها الطريق نحو نضال نسوي إستطاعت المرأة الجزائرية أنذاك بناءه دون الحاجة للمرور عبر المحطات التي مرت بها مثيلاتها من النساء في مختلف أرجاء المعمورة.

بعد خروج المستعمر لم يكن في يد الرجل الجزائري إلا الاستسلام للواقع الذي فرضته الثورة التحريرية، إذ بعد ما قدرت المرأة سابقا أولوياتها وجعلت تحرر المجتمع قبل تحررها لم يبقى أمام السلطة الجزائرية بصفة عامة والرجل بصفة خاصة إلا تبني النسوية الجزائرية واجتناب خروجها من نطاق سلطة الرجل، وهذا ما دفع بالسلطة آنذاك من اجل محاصرة كل أشكال الخطاب النسوي فانشات منظمة نسوية و حددت لها أهدافا تتمثل في ترقية المرأة الجزائرية في ظاهرها وقناة لنقل توجهات وسياسة السلطة من جهة أخرى. فقد أشارت الباحثة جوليات مانس Juliette Minces في كتابها المرأة في البلاد العربية أن «إتحاد النساء الجزئريات (U .N.F.A) الموجود منذ 1962، والذي عمل على مراقبة نشر وتقنين حركة تحرير النساء الجزائريات »(21).

إن وجود هذه المنظمة النسوية التي انشات غداة الاستقلال لم يكن هبة أو تصدقا على المرأة الجزائرية وإنما كان تحصيل حاصل لمشاركة المرأة في الحركة

الوطنية ثم في حركة التحرير الوطني، أي انطلاقا من قيامها بدورها المدني كمواطنة استطاعت أن تنزع حقها في إنشاء منظمة أو حركة تدافع عن حقوقها وتقنين حريتها رغم ارتباط هذه المنظمة بالسلطة آنذاك إلا أنها كانت خطوة هامة في طريق النسوية الجزائرية الحديثة.

ومنه فان مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية هيأت لها الظرف للمشاركة في مختلف مجالات الحياة أي أن المرأة الجزائرية بعد الاستقلال اعتمدت على الوعي السياسي الذي اكتسبته جراء كفاحها من اجل حرية المجتمع الجزائري للوقوف ضد أي تراجع أو عودة إلى وضعية الاحتقار والإذلال أي أن المرأة الجزائرية حاولت بعد الاستقلال استغلال رصيدها السوسيوتاريخي socio-historique للعيش وسط حرية ترتكز على التوازن داخل الجيل الواحد.

الجو الاجتماعي الذي كان يميز المجتمع الجزائري بعد الاستقلال المتمثل في سيطرة العادات والتقاليد وكذا البعد الديني للمجتمع على عقلية الفرد الجزائري، سواء كان مواطنا عاديا أو متواجد

في مختلف هياكل الدولة هذا الجو لم يسمح بإنشاء منظمات نسوية تحررية وما التنظيم النسوي الذي أنشئ غداة الاستقلال الا بناء سياسي يفتقد للأهداف النسوية المبنية على أسس اجتماعية تطورية.

لهذا فان المنظمة النسوية الجزائرية التي أعقبت الاستقلال لم تكن سوى شكل من أشكال وأد المطالب النسوية في مهددها وربط مطالبها بالبرنامج المسطر من طرف الحزب الواحد آنذاك وبالتالي مراقبة وتسطير حركة تحرر النساء الجزائريات وفق ما يريده الساسة من منطلق الحفاظ على التقاليد والمبادئ السوسيودينية للمجتمع الجزائري.حيث أنه لم تكن هناك أي منظمة نسائية مستقلة عن السلطة والحزب الحاكم ،حتى الإتحاد الوطني للنساء الجزئريات لم يكن مستقلا عن السلطة، بل أبعد من ذلك قناة تمرر عبرها سياسات الحزب والسلطة(22).

إن السيطرة التي فرضتها السلطة السياسية المتشبعة بالتسلط الرجالي (جبهة التحرير الوطني – الحزب الواحد آنذاك) على تسيير الحركة النسوية جعل منها U.N.F.A كفضاء لمناقشة وتنفيذ برنامج الحزب ونسيان أو بالأحرى تأجيل

التطرق لأصل نشأة المنظمات النسوية المتمثل في الدفاع عن كل ما تراه حق من حقوق المرأة وعلى هذا الأساس بقيت الحركة النسوية في بداية الاستقلال كمحطة نسوية لسياسات الحزب الواحد في تنظيم وتسيير المجتمع وربما يرجع هذا لكون الحركة النسوية آنذاك هي اقل قوة من أن تطالب بحقوق أكثر مما منحت لها السلطة هذا ربما لعدم انتشار مستوى تعليمي بين النساء يسمح لهن ببلورة نضال نسوي قوي أو لكون المرأة آنذاك لم تتحرر بعد من الإنضباط الثوري وعدو الخروج عن أوامر القيادة.

إن من أهم الأسباب كذلك التي لم تسمح بتطور الحركة النسوية الجزائرية في أعقاب الاستقلال هي سيطرة العادات والتقاليد حتى على المرأة في حد ذاتها المعنية بالحركة، حيث أن التربية والتنشئة الاسرية التي تحصلن عليها تدفع بهن نحو التفكير بان العمل السياسي من اختصاص الرجال ولا مجل لاشتراك المرأة فيه وبالتالي لم يكن يتصورن أن بإمكانهن تكوين حركة نسوية تدافع عن حقوقهن وهذا لكونهن أميات لم يلتحقن بالمدارس كما هو حال غالبية أفراد المجتمع الجزائري، او أنهن خاضعات لسيطرة الرجل المنبثقة عن المجتمع التقليدي .

وعليه فرغم وجود نساء شاركن في الحرب التحريرية و رغم ان هذا الحدث هو سياسي في طبيعته إلا أن أغلبيتهن بقين متشبعات بما تمليه تقاليد المجتمع وبعده الحضاري بمعنى آخر النساء المشاركات في الثورة كن يؤمن بان وضعيتهن وأدوارهن داخل الأسرة سوف تتحسن وتصبح أكثر تحررا، ورغم اعتقادهن التام بان الاستقلال لابد أن يأتي بالأحسن، غير أن معظمهن توقفن عند حدود المطالب المرتبطة بالتقسيم الجنسي للأدوار والوظائف المفروض من خلال التقاليد والعادات التي يتمتع بها المجتمع، وما توقف النضال النسوي عند حدود وضعتها التقاليد من جهة وسلطة رجالية مكتسبة من فهم خاطئ لمبادئ دينية من جهة أخرى إلا سببا من الأسباب في نظرنا التي صعبت من تطوير النسوية الجزائرية التي تراجعت بعد الاستقلال حيث ان « الكثير من النساء كن يعتقدن أن الإستقلال سوف يمنحهن تحررا أكثر، غير أن الأغلبية منهن ليست لهن من خبرة الحياة سوى ما تعلمنه في حياتهم اليومية وحتى تربيتهن لم تكن لتسمح لهن حتى بالتفكير في إمكانية

الحصول على حركة سياسية مثل الرجال، حيث أنهن كن يعتقدن أن تلك الأمور من خصوصيات الرجل»(23).

إذا رغم وجود الاتحاد النسوي في الجزائر إلا أن المرأة لازالت سجينة البنية الأبوية للمجتمع التقليدي المستمر، رغم تحديث البنية السياسية والاقتصادية، والأيديولوجية، فقضية النضال النسوي لم تساير هذا التحديث وقد بقيت حبيسة ميزان التقاليد الذي يرتكز على تقسيم الأدوار والوظائف بين الجنسين أي على التقسيم الجنسي للأدوار، أي أن قوة التقاليد بين أفراد المجتمع لم يسمح للحركة النسوية ممثلة في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الخروج في مطالبها عن حدود رسمتها هذه التقاليد .هذا رغم أن الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ظهر مباشرة في السنة الموالية للاستقلال أي في 19 جويلية 1963م، وكانت امتداد للحركة النسوية التي تشكلت أثناء الثورة التحريرية وقد استمدت برنامج كما سبق وإن ذكرناه من برنامج جبهة التحرير الوطني.

مع مرور الوقت ظهرت بالموازاة مع هذه المنظمة عدة أشكال من النضال النسوي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تمثل خاصة في بعض التنظيمات المدافعة عن حقوق المرأة ، إلا أنها لم تكن سوى فروع او ملحقات لأحزاب او منظمات دولية، وبالتالي يمكن اعتبارها كميادين للنقاش حول وضعية ومكانة المرأة، ولكن ليست كقناة لنضال نسوي تهتم بإيصال انشغالات المرأة للسلطة كون النشاط السياسي كان مقتصرا على U.N.F.A وهذا كما سبق وأن ذكرنا لعدم سماح السلطة لتشكل او بلورة أي نسوية غير تلك التي سمح بها الحزب. أي أن «جبهة التحرير الوطني كانت الضامن الوحيد للنشاطات السياسية النسوية، عن طريق القناة الوحيدة المتمثلة في الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات من أجل محاصرة وعدم خروج النشاط النسوي عن التوجهات الكبرى للحزب»(24).

وجود منظمات موازية لاتحاد النساء لا يعني وجود منظمات نسوية، كون هذه المنظمات هي في الأغلبية متكونة من الرجل والمرأة، أي أنها مختلطة وبالتالي ليست منظمات نسوية وإنما منظمات تضع في برنامجها بعض المطالب الخاصة بالمرأة، وهذا دون المساس بمقدسات الرجل ومن أهم هذه المنظمات، وجود المرأة

في الإتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) حيث لم يتعدى عددهن امرأتان على مستوى المجلس التنفيذي الوطني، رغم اشتراكهن في هذه المنظمة على مستوى المصانع، المعامل والإدارات وبالتالي التمثيل الشكلي إنما كان كسياسية لتكميم النسوية وعدم دفعها لاستغلال رصيدها التاريخي في إنشاء حركة نسوية مستقلة عن السلطة، كذلك المرأة كانت متواجدة على مستوى المنظمات الطلابية حيث كانت مشاركة المرأة في L'U.N.E.A مشاركة كبيرة، وهذا ربما راجع لكون هذه المنظمة خاصة بالطبقة المتعلمة من المجتمع، وبالتالي اقتناع كل من المرأة والرجل في الجامعة على المساواة والاشتراك في الحياة بصفة عامة إنطلاقا من طبيعة السياسة المعتمدة آنذاك من طرف السلطة والمتمثلة في النظام الاشتراكي، هذا الاخير كان منتشرا بشكل كبير في المؤسسات الجامعية الجزائرية خاصة على مستوى برامج المنظمات الطلابية كما أن هذا النظام يعد من أهم الأنظمة آنذاك التي منحت المرأة حرية أكثر.

لقد كان من بين أهم النشاطات التي قام بها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات هو المطالبة بقانون أساسه المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات وقد قامت نساء الاتحاد بمظاهرة في 08 مارس 1965 من أجل فرض هذا المبدأ، وكان هذا ردا على مطالب رفعتها جمعية إسلامية ليست نسوية القاضية بإنشاء قانون أسرة إسلامي في جانفي 1964، وكانت تلك المظاهرة حسب ما توصلنا إليه من معلومات تاريخية أول مظاهرة نسوية في تاريخ الجزائر المستقلة، وعليه رغم عدم وجود منظمات رسمية غير L'UNFA إلا أن الواقع يبرز أن الجمعيات التي كانت مهامها ترقية المرأة والفتاة الجزائرية ثقافيا واجتماعيا، كانت تمارس نوع من النسوية السياسية من حيث مطالبتها بقوانين لصالح المرأة وهذا ما ولد تصادم بين هذه الجمعيات حول طبيعة المطالب و بعدها الإيديولوجي حسب انتماءاتها ومشاربها الفكرية.

وقد ظهر لنا ذلك من خلال قيام« جمعية إسلاميه - القيام - نظمت يوم 05 جانفي 1964 تجمع نادت من خلاله بوضع قانون للمرأة مبني على أسس ومبادئ إسلامية...في حين أن العديد من النساء تظاهرن بمناسبة 08

مارس1965 من أجل فرض مطلبهن الخاص بوضع قانون يخضع لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة»(25).

فمن خلال هذا النص يتضح لنا أن الصراع حول المبادئ الأساسية للقانون بصفة عامة وقانون الأسرة بصفة خاصة، إندلع مباشرة بعد الاستقلال، حيث أن الصراع لم يكن وليد السنوات الأخيرة، وإنما كان موجودا منذ الأيام الأولى للجزائر المستقلة، وهذا ربما يفسر تأخر المشرع الجزائري في إنشاء قانون يحمي حقوق وواجبات الأسرة ومنه حقوق وواجبات أجزاء البناء الأسري. وكذلك هذا ما يفسر أيضا تعطل مناقشة القانون بعد طرحه على البرلمان حيث كان المشرع محاصرا بين برلمان رجالي متشبع بالتقاليد والأعراف ودولة مرتبطة بالتزامات سياسية من جهة ونسوية جاهزة لأي تحرك بمجرد ظهور القانون من جهة أخرى.

إن استمرار الوضع على حاله دام إلى غاية الثمانينات، حيث لم يتم اعتماد أي جمعية نسوية بالموازاة مع الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، رغم وجود البعض منها ينشط سريا، او من خلال الاتحاد الطلابي او العمالي.....، إن النشاط السري للنسوية المعارضة لتوجه السلطة كان يتغدى من مختلف التيارات الفكرية و السياسية المنتشرة سريا في المجتمع الجزائري وهذا ما يفسر إنقسام وصراع النسوية الجزائرية حتى قبل خروجها للعلن، وقد كانت الجامعة من أهم المؤسسات التي زودت النضال النسوي في الجزائر بالإطارات اللواتي قمن بهيكلت وإنشاء الجمعيات في الثمانينات، هذا لكون هؤلاء الإطارات قد مارسن العمل الشبه السياسي عن طريق المنظمات الطلابية، وكذلك كون الجامعيات اقتنعن بالنضال من اجل تحرر المرأة، وهذا للمستوى الثقافي لهن، زد على ذلك لما تحصلن عليه من معلومات حول حقوق المرأة في الغرب وما تتمتع به من مكانة مرموقة في مجتمعها من جهة وكذا لوعيهن بما منح لهن الإسلام من حقوق طمستها التقاليد والأعراف بالتالي كن واعيات بالنضال في إطار منضمات نسوية من أجل إعادة بناء النسق الاجتماعي الأسري ومنه البناء الكلي للمجتمع.« بإعتبار الجامعة من مؤسسات الدولة الأكثر إحتراما ،فقد قدمت كوادر هامة لأولى الحركات النسوية»(26).

وعليه فالنضال النسوي الجزائري بعد الإستقلال إرتكز على عاملين هامين ساهما بشكل كبير في مد خطوات هامة نحو الرقي به، إذ كان للرصيد الثوري التاريخي للمرأة والكوادر المثقفة الدور الكبير في التطور النوعي لهيكلة النسوية الجزائرية، وعلى قدر ما دفع ذلك بالنسوية لشكل جديد من النضال حول الحقوق، فقد ساعد على بقاء النضال النسوي الجزائري بين المد و الجزر لما يفوق العقدين من الزمن، سواء داخل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، او داخل الجمعيات والمنظمات وفروعها الأخرى، ويمكن الإشارة هنا أن هذا الانقسام داخل النسوية الجزائرية ماهو في حقيقة الأمر حسب رأينا إلا نوع من سلطة الرجل المفروضة على هذه المنظمات بشكل غير مباشر حيث أن هذه الجمعيات في حقيقة الأمر ما هي إلا عبارة عن فروع لأحزاب سياسية تحمل مناهجها وإيديولوجياتها.

وقد إستمر هذا التباين بين هذين التيارين، حيث لم يكن له مآل إلا الانضواء في جمعيات ومنظمات اندفعت للوجود اثر التحول الاجتماعي او بالأحرى على اثر التحول السوسيوسياسي الذي أحدثته أحداث أكتوبر، وكذا بعد عملية مراجعة الدستور في فيفري 1989 م. بعد هذا التاريخ أصبح تدفق الجمعيات النسوية يدعم بقدر كبير النضال النسوي من اجل الحصول على مطالب يرونها من الحقوق والتي هضمت سواء من جراء التقاليد والعادات او من جراء التمسك بما تمليه التعاليم الدينية، لذلك فان أحداث أكتوبر كانت بمثابة المنعرج الهام في تاريخ الحركة النسوية الجزائرية، أي بعد المحطة الأولى المتمثلة في الثورة التحريرية كان أكتوبر 1988 احد ابرز محطات وجود النسوية الجزائرية الحديثة: «الحركات السياسية النسوية عرفت إنطلاقها الحقيقية بدءا من القطيعة التي أحدثتها أحداث 05 أكتوبر 1988 »(27).

مسايرة للتحولات التي أعقبت سنة 1988 التي عرفتها الجزائر في المجال السياسي، ظهر نضال نسوي جديد في ثوب جمعيات نسوية ذات أهداف متباينة، فمنها المنادية بترقية المرأة، ومنها المنادية بالمساواة بين الرجل والمرأة، وأخرى تنادي بالعودة إلى الأصالة والحفاظ على البعد الحضاري للمرأة الجزائرية، وغيرها من التيارات والجمعيات ذات البرامج المختلفة.

والجدير بالذكر في هذه المحطة أن أهم مطالب النضال النسوي سواء أثناء أحادية المنظمة، او في مرحلة التعددية، لم يبتعد كثيرا عن تعديل قانون الأسرة عند البعض، و إلغائه عند آخرون أو حتى

الحفاظ عليه عند مجموعة أخرى، أي أن برامج وأهداف النضال النسوي الجزائري كانت تستنبط من قانون الأسرة حسب التوجه الإيديولوجي والثقافي لكل فئة، أي أن أهم أهداف برامج تلك المنظمات كانت مستوحاة من بعض الأخطاء أو التناقضات التي إحتواها قانون الأسرة ، من منطلق أن القانون يمس كل النساء على عكس القضايا الأخرى التي قد تهم فئة دون الأخرى.

وقد كان أول اجتماع تنسيقي للنضال النسوي هو ذلك الذي عقدته الجمعيات النسوية مابين 20 نوفمبر و 1 ديسمبر 1989 حيث تم الاتفاق على توحيد الجهود من اجل الحصول على المزيد من الحقوق وكذا ضبط الواجبات، حيث أن لقائهن الأول كان« يوم 20 نوفمبر و 1 ديسمبر من سنة 1989 في الجزائر العاصمة بحيث سمح هذا الحدث التاريخي للنساء سواء كن في منظمات او جمعيات او جماعات بالتعبير عن الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة، وقررن النضال معا لتحقيق أهدافهن»(28).

إن السنوات الأولى التي أعقبت أحداث أكتوبر، أحدثت ديناميكية كبيرة داخل الوسط النسوي، حيث أصبحن دائمي النشاط، سواء من خلال تنظيم ندوات لشرح وضيعة ومكانة المرأة في المجتمع الجزائري ومنه في الأسرة او من خلال التظاهر من اجل إلغاء بعض القوانين واعتماد أخرى، وربما تكون هذه الديناميكية في حقيقة الأمر سوى رغبة من السلطة في توجيه النضال النسوي وتمييع مطالبه من خلال إبقاء وتغذية الصراع بين التيارات المختلفة بشكل يسمح للنظام السياسي الحفاظ على وضع المرأة في تلك الفترة على حاله و هذا ربما لكون المجتمع الجزائري رغم كل التحولات لازال يتمتع بطابعه التقليدي الأبوي.

فهذا النشاط النضالي للنساء الموجه بشكل او بآخر من طرف النظام السياسي أحيا الصراع المجود بين التيارين المحافظ و الراديكالي، حيث أصبحت المرأة في مد وجزر حول أسباب ودوافع هذا الصراع، حيث يرى البعض أن المبادئ

الإسلامية حررت المرأة فيما يرى آخرون أنها سبب ما ألت إليه وضعية المرأة « المعارضة الإيديولوجية هي من نتائج النقاش القانوني حول ترتيبات قانون المرأة ، بين من يعتبرون النص القانوني تحرري وغير مقيد لحقوق المرأة وبين من يلصقون بالإسلام سبب الوضعية الدونية للمرأة»(29).

إن هذا الصراع الذي دام طيلة أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، تطور في شكله و مضمونه، حيث استطاعت السلطة آنذاك في حصر النضال النسوي في نص قانون الأسرة، حيث أصبح الصراع ليس من اجل تحرر المرأة من عقلية الاضطهاد والتسلط، وإنما صراع بين من يريدن أن يضعن قانون أسرة ذو مبادئ غربية تلغي كل ما ينبع عن أصالة وتقاليد المجتمع، وبين من ينادون بقانون تستنبط مواده وشرائعه من مبادئ الشريعة الإسلامية دون منبع آخر، أي أصبح هناك صراع بين تيارين متناقضين احدهما في أقصى اليمين والثاني في أقصى اليسار، أي بعدما التقت النسوية سنة 1989 على توحيد النضال من اجل أهداف المرأة معا، أصبحن بعد ذلك يتصارعن من اجل نقل المرأة من وضعية إلى أخرى وبالتالي تشتت صوتهم ومنه فقدان التأثير والتغيير.

بمعنى آخر الصراع بين تغريب المرأة الجزائرية، او الحفاظ على بعدها العربي الإسلامي الجزائري، كان هو السائد بدلا من النقاش حول وضعيتها التي تعاني منها وقد دكرت سعاد خوجة في بحتها المعنون بجزائريات اليوم «تحرير المرأة الجزائرية يعد في نظر الرأي العام في المرحلة التاريخية الحالية كإختيار حتمي بين أن تكون المرأة جزائرية أو غربية»(30).

يمكن إرجاع هذه الوضعية التي آل إليها النضال النسوي إلى الصراع بين الجمعيات النسوية في الجزائر إلى الجو السياسي الذي كان يسود آنذاك، أي أن المجتمع الجزائري في طابعه التقليدي المسيطر على دواليب السلطة، لم يكن على استعداد لمناقشة الوضع النسوي بالشكل الذي تطرحه النسوية، و إنما أراد الإبقاء على محاصرته للنسوية الجزائرية بين التيار الوطني والإسلامي، وهذا ما دفع بها لتشجيع الربط بشكل مباشر بين هذه المنظمات النسوية والأحزاب و لهذا نجد انه

في اغلب الأحيان كانت مقرات هذه المنظمات عبارة مكاتب داخل مقرات الأحزاب كما هو الشأن لجمعية راشدة، او جمعية الإرشاد (الفرع النسوي).....الخ.

منه فان توجهات هذه الجمعيات في الحقيقة ما هي إلا انعكاس لبرامج الأحزاب التي تنشط تحت وصايتها، وعليه فالصراع الموجود بين الجمعيات النسوية في حقيقة الأمر ما هو إلا صراع بين تلك الأحزاب، او بالأحرى صراع بين برامج هذا الحزب وذاك وبالتالي هو صراع بين فكر رجالي مبني على إيديولوجية معينة و من خلال تتبعنا لهذا الصراع نجد انه ربما لم يتعدى الصراع حول قانون الأسرة وتغافل عن مختلف المشاكل التي كانت تعاني منهم المرأة آنذاك على غرار مشاكل العمل، التواجد السياسي، إسترجاع حقوق المرأة التي إختفت بين أحكام وسلطة التقاليد وغيرها من الحقوق المرتبطة بالنضال النسوي .

فالنضال النسوي عند الجمعيات النسوية المنحدرة من صلب الأحزاب الإسلامية المحافظة الموجودة في الساحة السياسية لم يبتعد عن شرح كل ما يتعلق بقضية المرأة وكذا موقف الشريعة من المرأة، وكذا رأيها في حقوقها وواجباتها، وقد إتسم هذا الشرح عند البعض منهم بالتشدد، وذلك ما جعل الجمعيات والمنظمات النسوية ذات التوجه الراديكالي يخشون وصول هؤلاء إلى الحكم و بالتالي يجعلون من المرأة جزء بدون فعالية حسب رأيهم داخل البنية الكلية للمجتمع.

وقد تطرق الشيخ الغزالي في قوله «....ما الذي دعا إلى التصايح ضد قانون الأسرة في الجزائر والمطالبة بإلغائه؟ الذي دعا إلى ذلك خطباء ودعاة إسلاميون تحدثوا عن موقف الإسلام من المرأة، حديث استفز أولي الألباب وبعث في النفوس الرجس من مستقبل يستولي فيه أولئك الإسلاميون على الحكم...»(31).

من اجل هذا كان الصراع حادا بين تياري النسوية الجزائرية من اجل الوصول لقانون يحمي المرأة، ويدافع عن حقوقها وواجباتها حسب وجهة نظر كل تيار، هذا القانون يكون مبني على أساس المساواة التامة بين الرجل والمرأة، حيث يستمد شرعيته من الدستور الذي اقر بهذه المساواة وأغفلتها سلطة الرجل المستمدة من الأعراف والتقاليد. ولهذا نجد اليوم أن ساحة النقاش النسوي الجزائري نفسها في

حالة الغموض واللبس، كون الدستور الجزائري يخاطب الأفراد والقانون يخاطب الأسرة وبصفة خاصة رب الأسرة (32).

وانطلاقا من الوضع الذي اقره قانون الأسرة من خلال مخاطبته لرب العائلة اعتبرته بعض الجمعيات انه إخلال بما جاء به الدستور من مساواة بين الرجل و المرأة، وبالتالي لابد على المشرع أن يخاطب الرجل والمرأة لا رب الأسرة، أي أن المشرع يخالف الدستور بمخاطبة رب الأسرة على الرغم من كون البناء الأسري مكون من الرجل و المرأة.

من جهة أخرى المطالبون بإبقاء وضع المرأة على ما هو عليه مجسدا في قانون الأسرة والحفاظ عليه استدلوا في ذلك على الدستور أيضا، حيث يرون أن الدستور اقر بالسلام كدين للدولة، وبالتالي تطبيق أحكامه التي نظمت الأسرة ولا مجال لتدخل المشرع فيما فصلت فيه الشريعة الإسلامية، أي ان هذا الفرق بين تياري الحركة النسوية لا تستطيع ربما إيجاده الا في المجتمعات الإسلامية مثل الجزائر، أين تصبح النسوية أدت من أدوات سلطة الرجل يدافع بها عن سلطته دون الحاجة لكشف ذلك والاكتفاء بطرح نظرته على الحركات النسوية لتقوم بذلك بدلا منه وتجد لذلك تفسيرا دستوريا. لذلك فإن العلاقة النسوي-رجالية في قانون الأسرة في صيغته القديمة أو في الصيغة الجديدة الصادرة بأمر رئاسي في الأمر 02/05 المؤرخ في فيفري 2005 المعدل والمتمم للقانون 84-11 هي علاقة لم وربما لن تخرج عن حدود الشريعة الإسلامية كونها قننت هذه العلاقة بنصوص ثابتة ، وقد أشير لهذا الطرح في العديد من البحوث من منطلق أن البلدان الإسلامية وبصفة إستثنائية أدخلت في قوانينها المدنية بعض الاستعارات من البلدان الغربية إلا أنها لم تخرج عن مبادئ الكتاب (القرآن) في تقنين الزواج ،الطلاق والإنتساب.(33).

وعليه فان تمسك التيار الإسلامي بقانون الأسرة كان نابعا من الدستور أيضا حيث اعتمدوا في اعتراضهم على تغيير القانون بكون الدستور قد اقر الإسلام كهوية وطنية وبالتالي لابد من تطبيق تعاليمه خاصة في مجال الأسرة وقضاياها.

ان هذا الصراع بين الجمعيات شتت مجهوداتها وابعدها عن أصل إنشائها المتمثل في النضال والدفاع عن حقوق وواجبات المرأة، وبالتالي فإنها ومنذ إنشائها لم تستطع بلورة نضال نسوي يحمل السلطة على مجرد مناقشة الاقتراحات، حيث يتم تأجيل ذلك في كل مرة، إذ تم تأجيل كل النقاشات حول وضعية المرأة من جهة وقانون الأسرة كأحد أشكال التغيير في هذه الوضعية من جهة أخرى، وهذا لعدم استطاعة النسوية على التوحد من اجل تغيير وضعيتها وبالتالي إستغل الرجل هذا الصراع لإبقاء سلطته على الأسرة بشكل عام و المرأة بشكل خاص.

ويمكن الإشارة هنا لمرحلة هامة في تاريخ النضال النسوي أعقبت مرحلة هذا الصراع وهي مرحلة سياسة مر بها المجتمع الجزائري كان لها اثر في إخماد الصراع إلى حين، وهذه المرحلة كانت فيها الظروف الأمنية غير مريحة حيث كان لهذه الظروف الدخل في اختفاء الصراعات التي ميزت النضال النسوي بمختلف اتجاهاته، حيث إنتقل اهتمامهم من النضال من اجل إحراز حقوق المرأة الى النشاط في مجال الدفاع عن حق المرأة في الحياة وحمايتها من همجية الجماعات المسلحة، أي على غرار سلفهن من المجاهدات اللواتي تصدين للإستعمار، فقد شاركت المرأة الجزائرية في الدفاع عن كل أشكال العنف الممارس على أفراد المجتمع، وبالتالي تأجيل النضال من اجل جزء من التيار الأسري من أجل الدفاع عن وجود البناء ككل ، وقد إستغلت المرأة في تلك الفترة تهيكلها في منظمات نسوية بمختلف توجهاتها للدفاع والوقوف ضد نوع جديد من الإذلال و الاحتقار تمثل في سلب المرأة أبيها، زوجها، ابنها، أخاها،...الخ.

وبالتالي كان لهذه الظروف دخل في تحديد مرحلة جديدة من النضال النسوي في الجزائر أي توحدت فيها مختلف التيارات للحفاظ عن المجتمع الجزائري و بالتالي يمكن اعتبار هذه المرحلة الممتدة ما بين سنتي

1992 – 1998 بمرحلة أكدت فيها المرأة وعيها بقضية أمتها والتزامها بأداء واجبها كاملا وعليه فهل سوف يؤدي هذا الالتزام بواجب أفرزته ظروف أمنية معينة في الحصول على بعض ما تراه حقا او هل ستبقى هذه الوحدة- وحدة النضال النسوي- للمطالبة بذلك؟.

غداة هذه المرحلة عرف النضال النسوي شكلا جديدا من المطالب، خاصة الجمعيات ذات التوجه الراديكالي على خلفية أن المجتمع عرف تطرفا وإرهابا من طرف فئة سمت نفسها إسلامية، حيث تم التقدم للحكومة بمشروع قانون، أهم ما ميزه تضييق الحرية في مسالة تعدد الزوجات، السكن و النفقة، غير أن مشروع القانون هذا بقي حبيس الأدراج ولم يتم عرضه إلى يومنا هذا، بل ابعد من ذلك فقد وجد المشرع الجزائري السند في عدم تمرير هذا المشروع من خلال الإستعانة بشكل غير مباشر بالتيار المحافظة، بالتالي فقانون الأسرة رغم كل ما قام به التيار الراديكالي لإبعاده عن ضوابط المنهج الإسلامي، بقي يحتفظ بكل مبادئه المستنبطة من الشريعة الإسلامية استنادا للدستور الجزائري وتماشيا مع الضمير الجمعي للمجتمع، و ذلك لعدم إيجاد أرضية، اتفاق بين جناحي المعارضة، و قد إستمر النضال النسوي بجناحيه من أجل إنتزاع موافقة المشرع على مطالبه، وقد أثمر هذا النضال بلجوء المشرع الجزائري لتبني قانون جديد أوقف به المطالب الراديكالية من جهة وأدخل بعض التعديلات بفرض حماية المرأة خاصة المطلقة و هذا أيضا لإرضاء هذا التيار من جهة أخرى، وبالتالي الإبقاء على وضع المرأة ومكانتها وأدوارها في حالة نقاش مستمر. أي أن المشرع إلى حد الآن لم يستطع « إيجاد أرضية لقانون ترضي النساء أو بالأحرى الحركات النسوية دون الوقوع في دائرة إحتجاج وإعتراض الأوساط التقليدية وعدم التعارض مع الإعتقادات الدينية»(34).

بتغيير القانون او بالأحرى تعديله من جديد، رأى البعض أنها أولى الخطوات من اجل بناء دولة القانون، حيث كان لهذه المرحلة الأثر السوسيوسياسي في تحديد ملامح النضال النسوي أوبالأحرى مواقف جمعية او أخرى.

فقد تحولت المطالبة بتغيير القانون عند الراديكاليين إلى إلغائه و استبداله، فيما أصبح التيار المحافظ ينادي بتعديل جزئي للقانون مع الإبقاء على مبادئه وتعديل بعض بنوده لتحسين وضع المرأة ومكانتها اسريا، باعتبار أن هذه الخطوة تعد خطوة أساسية في بناء مجتمع حديث مبني على العدالة والقانون.

وقد خاطب التيار الراديكالي التيارات الأخرى بخطاب يحمل في طياته نظرته لهذه الدولة المنشودة فأشار إلى أن« الذين يناضلون من أجل بناء دولة القانون، يجب أن يعلموا أن إصلاح قانون الأسرة لا يعد هدية تمنح للمرأة عن حسن نية و لكن هي الخطوة السياسية والحقيقية الأولى لمستقبل المجتمع...» (35)

وانطلاقا من هذا الطرح نجد أن أصحاب النضال النسوي الراديكالي لم ولن يتنازلوا عن فكرة إنشاء قانون يرتكز على مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة، أي المطالبة بقانون يخاطب الرجل كفرد مستقل والمرأة أيضا دون الحاجة لوضع قانون يتوجه للعائلة ، وبالتالي تصبح المرأة تتمتع بنفس قوانين الرجل من منطلق ضمان الدستور للمساواة بين الرجل والمرأة، هذا ما رفضه تيار النضال النسوي المحافظ في، الذي نادى بالتعديل دون الإلغاء، وقد كان للمجلس الإسلامي في الجزائر نظرته النضال النسوي في الجزائر، حيث رأى أن محاولات التغيير ماهي في حقيقة الأمر إلا محاولة التشبه بالمرأة الغربية، وبالتالي فان كل أشكال التغيير التي ينادون بها مرفوضة لتنافيها مع تعاليم الإسلام من جهة وابتعادها عن تقاليد المجتمع من جهة أخرى، حيث يرون أن ذلك ما هو إلا إحساس بالنقص نابع من ثقافة غربية تحصلن عليها او تأثر بحرية زائفة للمرأة الغربية.

«فالمعلوم لدى أغلبية النساء الجزائريات (المتشبهات بالغربيات) أنهن يعانين من عقدة النقص أمام الغربيات، وهذا ما دفعهن للتضاهر حول ما يمكن تسميته بتحرير المرأة ، أو بالأحرى التشبه بالسلوكات الماجنة للمرأة الفرنسية» (36).

إذا رغم وجود تفاعلات سياسية بالنضال النسوي الجزائري عقب الظروف الأمنية التي مر بها المجتمع الجزائري، إلا أن أهداف و برامج هذه الجمعيات لم تتبلور في شكل تيار نسوي مدافع عن حقوق المرأة وباحث عن تحسين وضعها، إذ بقيت المهتمات بالنضال النسوي في الجزائر منقسمات بين تيارين احدهما محافظ وآخر راديكالي، وهذا ربما ما جعل في نظرنا النسوية الجزائرية تعجز عن الوصول لمسألة تحرر المرأة، ومختلف الشرائع المحددة لحقوقها و واجباتها للتحقق.

ويمكن إرجاع ذلك لكون المرأة الجزائرية لا زالت لم تتحرر تماما من سيطرة الرجل، حيث لا زال الرجل هو الذي يحدد برنامج الجمعية، من خلال تحديده لبرنامج الحزب التابعة له تلك الجمعية، وبالتالي فالنضال النسوي الجزائري رغم تهيكله في جمعيات ومنظمات مدافعة عن حقوق المرأة، إلا أن هذه النسوية انتقلت من سلطة ضيقة ممثلة في رب العائلة إلى سلطة عصرية تمثلث في سيطرة أفكار الأحزاب (التي هي في الأصل وعموما من إنشاء رجال) على برامج الحركات النسوية، وبالتالي فقد انتقلت المرأة من رجولية رب العائلة إلى رجولية فكر الأحزاب، وهذا ما يجعل النضال النسوي الجزائري منتقل من سلطة إلى أخرى، وهذا رغم كل التغيرات التي مر بها المجتمع الجزائري اقتصاديا او سياسيا بل حتى سوسيوايديولوجيا (Socioidiologique).

في الواقع «المرأة الجزائرية لازالت سجينة البنية الأبوية للمجتمع التقليدي، إذ أنه رغم التقدم في البنية الإقتصادية والسياسية، إلا أن البعد الإيديولوجي لم يساير هذا التقدم، نظرا لإرتكاز التوجه الإيديولوجي على فصل رهيب بين الجنسين (37)».

رغم كل هذا فقد لوحظ مؤخرا إحراز النضال النسوي لبعض النتائج تمثلت في توجه جديدا أحدث تغيرات مست بعض المواد التي من شانها إحداث تغيير في وضعية المرأة، حيث تمت الإشارة الى ذلك عبر مختلف مؤسسات الدولة و بالتالي فان الرجل ممثلا في السلطة السياسية غير من نظرة الجمعيات المحافظة اتجاه قانون الأسرة من خلال موافقتهم على تشخيص النقائص وتعديلها من جهة وموافقة الراديكاليين في التنازل عن بعض المطالب في الوقت الراهن ومما تجدر الإشارة إليه انه ومنذ الاستقلال لم تلجا الدولة سواء بتأثير الجمعيات او بدونه من وضع سياسة تحررية للمرأة الجزائرية، سياسة تمنح حقوق للمرأة دون المساس بشكل او بآخر بمبادئ المجتمع، حيث لم تمنح الدولة الجزائرية أي وزن لقضيتها، فجل البرامج التي وضعت من اجل النمو بالمجتمع الجزائري لم تحتوي على نظرة حقيقية لإخراج المرأة من وضعية المد و الجزر بين مختلف التيارات وبالتالي غياب سياسة نسوية رسمية. أي يمكن القول أن رغم ما يمكن قوله إلا أنه يجب

الإشارة إلى كون الجزائريات لا يشاركن بشكل فعال في سياسة البلد كما أن هذه السياسة لا تحمل في مضمونها أي شكل من أشكال سياسة تحرير المرأة الجزائرية.(38)،إلا أننا ذكرنا سابقا لاحظنا أن السلطة السياسية في الجوائر تبنت نهجا جديدا في قضية المرأة سواء على مستوى القوانين أو على مستوى التواجد النسوي في مختلف دواليب السلطة، ومنه فان قضية المرأة الجزائرية و مسالة تحررها او بالأحرى مسالة استعادة حقوقها وبالتالي تبوء مكانتها الحقيقية داخل الأسرة ومنه داخل المجتمع يجب ان تبدأ من تحررها من السيطرة الإيديولوجية للرجل، ثم توجيه النضال النسوي من خلال بناء مطالب مستنبطة من برنامج خاص بالجمعيات النسوية تستلهمه من مبادئ المجتمع (عادات، تقاليد، دين.....) وبالتالي تحقيق مطالبهن دون المساس بالضمير الجمعي للمجتمع، أي أن نجاح النضال النسوي الجزائري في الوصول لأهدافه مرتبط في نظرنا بمدى استنباط هذه الأهداف من وضعية المرأة دون ربط ذلك بإيديولوجية معينة وعدم الخروج عن طبيعة المجتمع.

في الأخير يمكننا أن نتساءل عن مدى إلمام منشطي النضال النسوي بقضية المرأة و هل حقا تبنت قضيتها أم أنها أخلطت بين استرجاع حقوق ضاعت من المرأة الجزائرية ومحاولة تقليد المرأة الغربية، حيث أن وضعية المرأة في هذه البلدان تظهر وكأنهن يتمتعن بحقوق تحسد عنها، غير ان حقيقة الأمر غير ذلك، حيث يعد من الخطأ الاعتقاد أن المرأة الغربية قد تحصلت على المساواة مع الرجل من خلال القوانين التي تم وضعها وإنما في رأينا أن حال المرأة الغربية زاد سوء حيث أصبح استغلالها في أبشع أشكالها حيث زادت واجباتها في مقابل بعض الحقوق التي منحت لها و قد جاء في إحدى المجلات النسوية الأمريكية طلبت من النساء" في المجتمعات الغربية بالرجوع الى فطرتهن والى بيوتهن... »(39). إن هذا الموقف من الحركة النسائية الأمريكية كان نتاجا لما رأوه من فقدان لحقوق المرأة واستغلالها استغلالا شرسا من طرف الرجل الذي غط هذا الاستغلال بقوانين ظاهرها حقوق و باطنها سلب لحقوق أخرى.

ومنه فان النضال النسوي الجزائري رغم أنه تمتع برصيد تاريخي هام اكتسبته من مختلف مراحل التحرر، إلا أنها لم تستطع حمل قضية المرأة بشكل يغير من وضعها حيث باستثناء بعض الحقوق التي تنازل عنها الرجل لم تستطع المرأة استرجاع مكانتها الحقيقية التي رسمها لها البعد الحضاري للمجتمع الجزائري، وهذا ربما راجع لكون النضال النسوي الجزائري وقع في فخ السياسة من خلال انشغاله بالصراع بين تياراته المختلفة و إغفاله للأهداف التي نشأ من اجلها وبالتالي فان النضال النسوي الجزائري لم يستغل بشكل جيد الظروف التي أحاطت بمختلف مراحله لتحسين وضعية المرأة الجزائرية، أي أن الرصيد التاريخي للنضال النسوي الجزائري إضافة لأصالة المجتمع عاملان هامان في إحراز النضال النسوي وتبة في مجال حقوق المرأة ، غير أننا لاحضنا عدم إستغلال هذين العاملان بالشكل الواجب إلى درجة إفقاد النضال أهدافه ومراميه.

قائمة المصادر والمراجع:

1- Souad Khodja , **Les Algériennes Du Quotidien**. Entreprise Nationale Du Livre ,Algerie , 1985,p22.

2- Françoise D'eaubonne, Le Féminisme Histoire Et Actualité,Ed (An) Alain Moreau, France 1972.

3- ذرار أمينة بركات، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**. المؤسسة الوطنية للكتاب،1985،الجزائر،ص 09.

4- مصطفى السباعي، **المرأة بين الفقه والقانون**، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1962، ص 46، 47.

5- Boutefnouchet Moustapha ,**La Famille Algérienne.** Evolution Et Caractéristique Récente, Alger,Ed Sncd.

6- Chaouti Benmbelha , **Le Droit Algerien De La Famille.** Opv, Alger, 1993, P19.

7- Ibid, P 19.

8- Cathreine Delacroix, **Espoirs Et Réalités De La Femme Arabe - Algerie ,Egypte.** Editions l'harmatton, France , 1986, P 65.

9- ذرار أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

10- Ramzi Abadir, **la femme arabe au Maghreb et au Machrek**. Alger, entreprise nationale du livré, 1986, P 50.
11 -Mokhtar Aniba, **L'islam Et Les Droits De La Femme.** Dar Nadjib pour L'impression Et La Publication, Son Date , P 04.
12- Catherine Dela Croix ,OP.Cit, P48.
13- ذرار أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 20.
14- Ramzi Abadir , OPcit, P 55.
15- بسام العسلي، **المعاهدة الجزائرية**. دار النفائس، بيروت، ط2، 1986، ص30.
16- Paule Henry ,**Chombart De Lauwe, Image De La Femme Dans La Societe,** Les Editions Ouvrieres, France,1964, P 108 .
17- Isabelle Journet-Durca Et Paillette Auliberstin ,**La Femme Et Ses Nouveaux Droits** ,Ed Albin Michel, France,1975, P 108 .
18- Catherine Dela Croix ,OP.cit, P67.
19- Isabelle Journet - Durca Et Paulette Aulibeistin, Op Cit,P 12.
20- Naty Garcia Qauchilla, **Liberation Des Femmes**, Le M.L.F,Puf, France,1981, P 238.
21- Ibid, P 238.
22- Juliette Mince, **La Femme Dans Le Monde Arabe, Ed Magazine,** France,1981, p 129
23 Ibid, op cit, p 118.
24- Saadi Noureddine, **La Femme Et La Loi En Algérie,** Collection Dirigée Par Fatima Mernissi, Algérie,1991 p138.
25- Saadi Nouredine, Op Cit, p140
26 Ibid, p141
27- Ibid, p141.
28- منشورة خاصة بجماعة بنات فاطمة نسومر (la coordination de lutte)، ص14
29- Nouredine Saadi, Op Cit, p 26
30- Souad Khoudja, **Les Algeriennes Du Quotidien**. Entreprises National Du Livre, Alger, 1985, p89.
31- الغزالي محمد، المجلة الإسلامية المعرفة، مجلة فكرية فصلية محكمة يصدرها، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الجزائر، العدد7، سنة1997، ص103.

32- Ibid, pp62, 63.
33- Ibid, p 103.
34- Paul henry de lanve, Op Cit, p117.
35- Souad khoudja, Op, Cit, p73.
36- Ibid, p73.
37- Naty Garcia Qauchilla , Op, Cit, p251
38- Ibid, p151
39- على القاضي, **المرأة العربية تعود لقطرها**, مجلة مسار السلام.العدد5، 1982، ص 96.